جامعة المنصورة
كليـة الآداب

(التّمييزُ) بين
العامل النّحويّ ونظريّة تضافر القرائن

إعـــداد

نضيد عمر التّل

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربيّة وآدابها

كليّة الآداب_ الجامعة الهاشميّة

الزرقاء_ الأردن

مجـلة كلـيـة الآداب – جامعـة المنصـورة

العدد السادس والسبعون – يناير ٢٠٢٥

(التّمييزُ) بين
العامل النّحويّ ونظريّة تضافر القرائن

نضيد عمر التّل
الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربيّة وآدابها
كليّة الآداب_ الجامعة الهاشميّة
الزرقاء_ الأردن

المقدمـــــة :

حظي العامل النحويّ بأهميّةٍ كبيرةٍ خاصّةً في المنهج التعليمي الذي يقتضي تتبّع العامل في الظّواهر اللّغويّة والسّياقات المختلفة لبيان أثره في الأسماء والأفعال وتغيّر حركات أواخرها[1]، فكانت بصماته واضحةً في محاولة تقنين اللّغة، ووضع القواعد الضّابطة لها؛ لأنّ "جريان الكلام على أحكامه يجعله صحيحًا وبعده عنه يجعله فاسدًا"[2]

ونظرًا لتلك الأهميّة فقد كَثُرت الدّراسات التي تناولت نظريّة العامل النّحوي عند النّحاة، ولكنّها كانت دراسات قاصرة على وصف ما جاؤوا به، ووصف ما حظيت به النّظريّة بين الأخذ والردّ، دون تحليل ما جاؤوا به أو محاولة تأكيده أو دحضه، وبناءً عليه فقد جاءت هذه الدّراسة لتبيّنَ الفرق بين مَن أقرَّ بنظريّة العامل النّحوي وبين مّن أنكرَها أو جاء ببديلٍ لها من ناحيةٍ تطبيقيّة؛ وذلك عن طريق تناول أحد أهمّ الموضوعات النّحويّة وهو (التمييز) وبيان توجيه النّحاة لعلّة النّصب فيه قديمًا وحديثًا، وبناءً عليه

---

[1] لا تقتصر أهميّة دراسة العامل النحوي على الدّراسات اللغويّة في الإطار التعليمي، وإنّما تتعدّى ذلك لتشمل الدّراسات القرآنيّة والمفاضلة بين القراءات على أساس العامل النّحوي، ومن ذلك: مفاضلة الإمام الطبري (رحمه الله تعالى) بين قراءتين على أساس من العامل النحوي فقال: "واختلفت القرّاء في قراءة قوله: (لابِثِينَ) فقرأ ذلك عامة قرّاء المدينة والبصرة وبعض قرّاء الكوفة (لابِثِينَ) بالألف. وقرأ ذلك عامة قرّاء الكوفة "لَبِثِينَ" بغير ألف، وأفصح القراءتين وأصحهما مخرجا في العربية، قراءة من قرأ ذلك بالألف، وذلك أن العرب لا تكاد توقع الصفة إذا جاءت على (فَعِل) فتعملها في شيء، وتنصبه بها، لا يكادون أن يقولوا: هذا رجل بَخِل بماله، ولا عَسِر علينا، ولا هو خَصِم لنا؛ لأن (فَعِل) لا يأتي صفة إلا مدحا أو ذما، فلا يعمل المدح والذمّ في غيره، وإذا أرادوا إعمال ذلك في الاسم أو غيره جعلوه (فاعلا) فقالوا: هو باخل بماله، وهو طامع فيما عندنا، فلذلك قلت: إن (لابِثِينَ) أصح مخرجا في العربية وأفصح، ولم أُحِلّ قراءة من قرأ (لَبِثِينَ) وإن كان غيرها أفصح؛ لأن العرب ربما أعملت المدح في الأسماء، وقد يُنشد بيت لبيد:

أوْ مِسْحَلٌ عَمِلٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ ... بِسَرَاتِهَا نَدَبٌ لَهُ وكُلُومُ

فأعمل (عَمِل) في (عِضادة)، ولو كانت (عاملا) كانت أفصح".

انظر: القادوسي، عبد الرزّاق. ***أثر القراءات القرآنيّة في الصّناعة***، جامعة حلوان، ٢٠١٠م، ج١ ، ص٢٠٧.

[2] الجرجاني، عبد القاهر (٤٧١هـ/١٠٧٨م). ***دلائل الإعجاز***، تعليق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر، ط٣، ١٩٩٢م، ص١٥٤.

فقد عمدت الباحثة للمرور على الأشواط التي قطعها الدّرس اللّغويّ في موضوع التمييز؛ وذلك عن طريق بيان رأي النحويين القدماء باعتبارهم المؤطّرين للنّظريّة وممثّلين بسيبويه ومن تبعه من النّحاة، وبيان رأي ابن مضاء باعتباره مفرقًا وحالةً وسطًا في تجديد النّظرة إلى العامل في الدّرس النّحويّ بين القدماء والمحدثين، ثمّ بيان رأي المحدثين ممثّلين بتمّام حسّان الذي حاول تقديم نظريّة القرائن النّحويّة كبديلٍ لنظريّة العامل النّحوي، ثمّ حاولت الباحثة تكوين صورةٍ شاملةٍ وعامّة عن أهمّ المفاصل التي أثّرت في تجديد رأي العلماء بالنّسبة إليه، ومحاولة تفسير أسباب الردّ أو الإتيان ببديلٍ لهذه النّظريّة.

أمّا آليّة تقسيم البحث فقد انطلقت الباحثة في عرضها ومناقشتها لأفكار البحث من العام إلى الخاص، ومن المستويات الماديّة التي تبيّن مفهوم العامل لغةً واصطلاحًا، وأنواع العامل النّحوي كإطارٍ نظريٍ، إلى المستويات الذهنيّة التي تقدّمُ تطبيقًا عمليًا تحاول من خلاله تأطير النّظريّة وتحليل توجيهات العلماء لها من خلال بيان آراء العلماء في موضوع التمييز ومحاولتهم إيجاد علّة نصبه.

وقد ذُيّل البحثُ بخاتمةٍ فيها تلخيصٌ لأهم الأفكار المعروضة في ثناياه وما توصّلت إليه من نتائج.

اعتمدَ البحثُ عددًا من المصادرِ والمراجع التي من شأنها أن تُساعدَ في فهم نظريّة العامل النّحوي وتحليلها بين العلماء، وبالتّالي نقد ما تعرّضت له من أخذٍ، أو ردّ، أو حتّى سوء فهمٍ وتفسير، ومن أهمّها: مصنّفاتُ العلماء الثّلاثة الذين ركّز عليهم هذا البحث، وهي: الكتاب لسيبويه (١٨٠هـ)، والردّ على النّحاة لابن مضاء القرطبي (٥٩٢هـ)، واللّغةُ العربيّة: معناها ومبناها لتمّام حسّان (١٤٣٢هـ)، إضافةً إلى عددٍ من كتبِ الدّرس النّحوي قديمها وحديثها، و بعض المعاجم اللّغويّة.

كما اتّكأ البحثُ على ما جاءت به الدّراسات السّابقة التي تحدّثت عن نظريّة العامل النّحوي بين القدماء والمحدثين من جهة، أو نظريّة تضافر القرائن من جهةٍ أخرى؛ وذلك للبدء من حيث انتهت الدّراسات السّابقة وعدم تكرار ما جاءت به الأبحاث والرّسائل العلميّة السّابقة في الإطار ذاته.

ومن تلك الدّراسات السّابقة رسالة ماجستير بعنوان "القرائن النحوية لتمام حسان بين النظرية والتطبيق" للباحثين: دليلة صيد وإبراهيم بشّار، منشورة في جامعة أم البواقي، الجزائر، سنة ٢٠١٣م، وقد قدّم فيها الباحثان عرضًا لمفهوم القرائن لغةً واصطلاحًا، ثمّ عقدُ فصلين أحدهما للقرائن اللفظيّة والآخر للقرائن المعنويّة؛ بتوضيح كلٍّ منها لغةً واصطلاحًا وتطبيق القرينة المعنيّة على أحد النّصوص اللغويّة.

ومنها بحثٌ منشورٌ في جامعة أم درمان الإسلاميّة_ السّودان، بعنوان "نظريّة العامل بين سيبويه وابن مضاء" للباحث صالح علي النّهاري، سنة ٢٠١٤م، وهو بحثٌ وصفيٌّ بحتٌ يستعرضُ فيه الباحث آراء العلماء في نظريّة العامل النّحوي بين مؤيّدٍ ومعارض.

وبحثٌ آخر بعنوان "نظرية القرائن النحوية :دراسة وصفية نقدية " للباحث هشام السّعيد، منشورٌ في مجلّة كليّة اللغة العربيّة بالمنوفيّة في جامعة الأزهر، سنة ٢٠١٧م، وقد تناول فيه الباحث تعريف

القرينة لغةً واصطلاحًا، وأنواعها عند تمام حسّان، ثمّ تقديمِ عرضٍ موجزٍ لآراء العلماء حول نظريّة القرائن.

وبذلك فإنّنا نسعى لتجاوز ما جاءت به الدّراسات السّابقة التي اكتفت بإعادة نسخ آراء العلماء ونقلها تحت مسمّى (دراسة) دون أن يكتنف هذه الدّراسات شيءٌ من محاولة التفسير أو التّوجيه؛ على أمل أن يكون هذا البحثُ منطَلَقًا للباحثين في الدّرس النّحوي ودراساتهم المستقبليّة؛ وذلك عن طريق محاولة فهم النّحو بطريقةٍ تعين على تفسير ما جاء به القدماء؛ وفهم النّظرات التجديديّة للنّحو العربي ونقدها.

الإطار النّظري

أوّلًا: المفهومُ اللّغوي والاصطلاحي للعامل النَّحوي

إذا بحثنا في معنى العامل في اللّغة نجدهُ ينبعُ أصلًا مِن: "يعملُ عملًا على الدّوام وإن قلّ".[٣]، ويعرّفه ابن منظور (٧١١هـ) فيقول: " والعامل في العربيّة ما عمل عملًا ما، فرفع أو نصب أو جرّ، كالفعل الناصب أو الجازم، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضًا، وكأسماء الفعل، وقد عمل الشَّيء في الشَّيءِ أحدث فيه نوعًا من الإعراب".(٤)

أمّا نظريّة العامل في النّحو فهي نظريّةٌ بنيت أساسًا على مبدأ العليّة الفلسفي الذي يقوم على أساس التأثير والتأثر بين شيئين وانبثاق الأثر بينهما كنتيجة للتأثير والتأثّر؛ حيث لاحظ العلماءُ أنّ ارتباط الكلمات في التركيب على نحوٍ معيّنٍ يؤدي إلى اختلاف حركات أواخر الكلمِ المعربة؛ فمثلًا لو أسندنا (زيد) إلى الكلمات (قامَ، ورأى، وحرف الجرّ الباء) فإنّنا سنلحظُ اختلاف حركة آخره رفعًا ونصبًا وجرًّا، وبناءً على ذلك فقد قرّروا في ضوء استقرائهم لكلام العرب أنّ الفعل وحرف الجرّ هما عاملان، والاسم معهما معمولًا.[٥]

وبناءً على ما سبق فإنّ المعنى الاصطلاحي للعامل _وهو: "ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعًا أو منصوبًا، أو مجرورًا، أو ساكنًا"[٦]، أو كما يقول الجرجاني: " العاملُ هو ما أوجب كون أخر الكلمة على وجهٍ مخصوصٍ من الإعراب"[٧]_لا يختلف عن معناه اللغوي، فكلا التعريفين يصدر من فكرة التأثّر والتأثير بين العامل والمعمول، وهذا مؤدّى نظريّة العامل التي نقف بصدد تجلية موقف علماء النّحو منها في هذا البحث.

---

[٣] الجرجاني، عبد القاهر. ***العوامل المائة النحويّة في أصول علم العربيّة***. تحقيق: البدراوي زهران، دار المعارف، مصر، ١٩٨٣م، ص١٤١.

[٤] ابن منظور(٧١١هـ/١٣١١م). ***لسان العرب***، دار صادر، بيروت، ١٩٩٠م، مادّة (عمل).

[٥] الفضلي، عبد الهادي(١٤٣٢هـ/٢٠١٣م). ***دراسات في الإعراب***، تهامة للنشر،١٩٨٤م، ص٢١.

[٦] الجرجاني. **العوامل المائة النحويّة في أصول علم العربيّة**. ص١٤٢.

[٧] الجرجاني، علي بن محمد(٨١٦هـ/١٤١٣م). ***التعريفات***، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 1983م، ص١٤٥.

ثانيًا: أنواعُ الـعـامـل

إذا نظرنا في تقسيم العلماء للعوامل النحويّة المائة نجد أنّ هناك منهجان في ذلك:

أوّلًا: **المنهج القديم (عوامل عتيق):** وهو المنهج الأكثر شيوعًا وانتشارًا إلى يومنا هذا، وتقسم العوامل فيه على النحو الآتي:

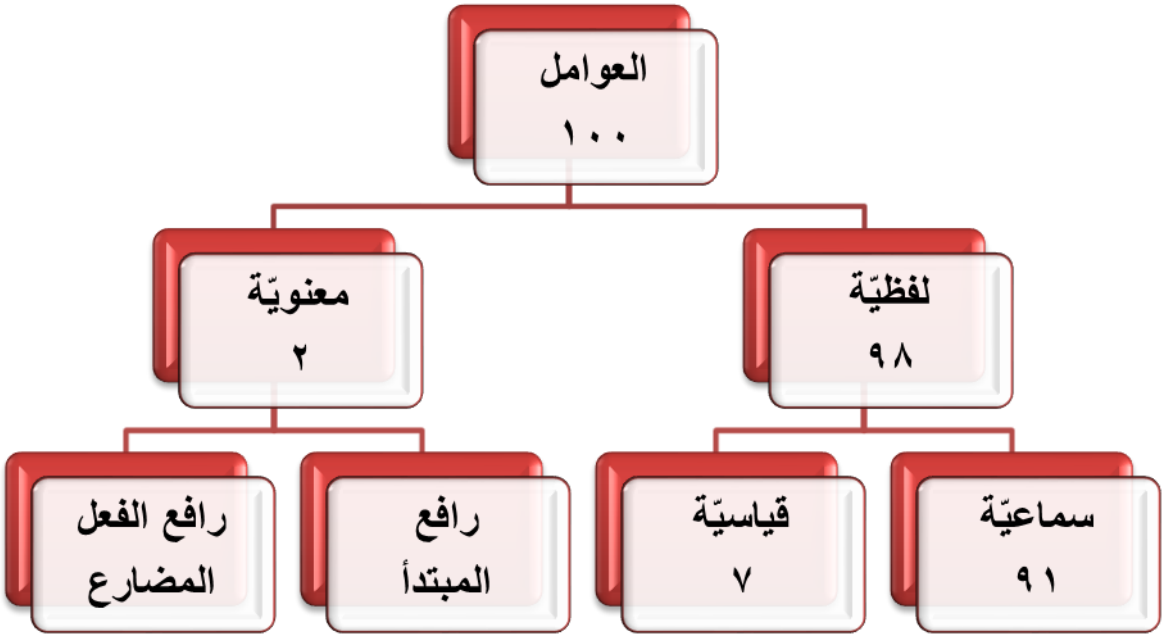

ثانيًا: **المنهج الحديث**، والذي قال فيه البركوي: "اعلم أنّه لا بدّ لكلّ طالب معرفة الإعراب من معرفة مائة شيءٍ، ستون منها عاملًا_ وثلاثون منها تسمّى معمولًا، وعشرة منها تسمّى عملًا وإعرابًا."([٨])، ولكنّ هذا المنهج لم تكتب له السطوة والغلبة في الأوساط التعليميّة، وهو على النحو الآتي:

[٨] البركوي، محمد بن بير علي (٩٨١هـ/١٥٧٣م). ***العوامل الجديدة في النّحو***، عناية: صلاح أبو الحاج، مركز أنوار العلماء للدراسات، عمّان، ٢٠٢٠م، ص٧.

وبإمعان النّظر في المنهجين السّابقين لتصنيف العوامل المائة فإنّنا نلحظ ما يأتي:

أوّلًا: بالرّغم من الاختلاف الظّاهر في توزيع العوامل النّحويّة إلّا أنّهما يتفقان في بيان أنواعها، يقول ابن جني: "...وإنّما قالوا: لفظي ومعنوي لمّا ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ."[٩]، وهذا يعني تقسيم العوامل النحويّة على النّحو الآتي:

١_ **العوامل اللفظيّة:** وهي التي يكون فيها بعضُ العمل مسبّبا عن لفظٍ يصحبه، وتقسم إلى:

أ_ الأفعال: وتعدّ أقوى العوامل؛ لأنّه لا بدّ أن تعمل، ولقوّة الفعل في العمل حمل عليه الاسم الذي يتضمّن معناه، كالمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، واسم التفضيل، والصّفة المشبّهة، وأسماء الأفعال، كما حُمل عليه في العمل لقوّته ما يماثله من الحروف.[١٠]

ب_ الأسماء: وهي عوامل أضعف من الأفعال؛ لأنّها تعمل في مواقع ولا تعمل في مواقع أخر، ومن الأسماء ما هو مشتقٌّ يتضمّن معنى الفعل فحُمل عليه في العمل، ومنها ما هو جامدٌ.

ج_ الأدوات: وهي عوامل أضعف من الأفعال أيضًا؛ لأنها تعمل أحيانًا وتعطّل عن العمل أحيانًا أخر.[١١]

---

[٩] ابن جني(٣٩٢هـ/ ١٠٠٢م). ***الخصائص***، تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٧م، ج١، ص١١٠.

[١٠] فالحروف المشبهة بالفعل "إنّ وأخواتها" تُحمل على الفعل مع تغيير في مواقع المعمولات؛ لأنّها ماثلت الفعل وتضمنت معناه: أكّدت، وتمنيت، واستدركت،...، كما ماثلته في حاجتها إلى الاسم ونون الوقاية. انظر: الأنباري، أبو البركات(٥٧٧هـ/١١٨١م). ***الإنصاف في مسائل الخلاف***، المكتبة العصريّة، بيروت، ٢٠٠٣م، ج١، ص١٤٥. ؛ وعمايرة، خليل. ***العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه***، المجلة العربية للعلوم الإنسانيّة، دمشق، ١٩٨٢م، ص٥٤.

٢_ **العوامل المعنويَّة:** وهي العوامل التي لا وجود لها في ظاهر القول، ولكن يظهر أثرها في بعض الكلمات في الجمل، فتأتي عاريةً من مصاحبة لفظٍ يتعلّق بها، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم.[١٢] ، ويُعرّف الجرجاني العامل المعنويّ بأنّه: "العامل الذي لا يكون للّسان فيه حظّ، وإنّما هو معنى يُعرف بالقلب."[١٣]

وتقسم العوامل المعنويّة عند البصريين إلى قسمين:

١_ رافع المبتدأ: فالعامل فيه الابتداء، والابتداء هو تعرية الاسم من العوامل اللفظيّة.[١٤]

٢_ رافع الفعل المضارع: والعامل فيه هو وقوعه موقعًا يصلح للاسم، فكما أنّ المبتدأ مرفوع بعامل معنوي هو الابتداء، فكذلك يقع الفعل المضارع مرفوعًا بعامل معنوي؛ لأنّه جاء في أقوى حالاته، فيُعطى أقوى علامات الإعراب، ولا ينطبق ذلك على الفعل الماضي لأنه مبنيّ دائمًا، أمّا المضارع فهو معربٌ.[١٥]

ثانيًا: أنّ من أسباب شيوع (عوامل عتيق) منطقيّة التوزيع؛ فمن غير المعقول أن نعامل العمل أو ما يمكن التعبير عنه بـ(الأثر الإعرابي للعامل) معاملة العامل النحوي.

ثالثًا: إذا نظرنا في توزيع العوامل في التصنيف الحديث نجدها (١٠١) وليست مائة كما هو معنونٌ لها، وذلك بإضافة عامل (رافع الخبر) إلى العوامل المعنويّة.

---

[١١] انظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف(٧٦١هـ/١٣٦٠م). ***مغني اللبيب عن كتب الأعاريب***، تحقيق: مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٥، ١٩٨٦م، ج١، ص١٣١. ؛ **العامل النّحوي بين مؤيديه ومعارضيه.** خليل عمايرة، ص٥٨_ ٥٩.

[١٢] انظر: عمايرة، خليل. **العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه**، ص٦٠.

[١٣] الجرجاني. **التعريفات**، باب العين، ص ١٤٥_ ١٤٦.

[١٤] يرفض الكوفيّون هذا العامل بحجّة أنّه لو كان عاملًا حقّا لوجب أن يُرفع الفعل الماضي الذي يقع في أوّل الجملة، مثل: حضرَ زيدٌ، انظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج١، ص٣٨_٣٩. ؛ و السّيوطي، جلال الدّين(٩١١هـ/١٥٠٥م). ***همع الهوامع في شرح جمع الجوامع***، تحقيق: عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرّم، مؤسّسة الرّسالة، ط٢، ١٩٨٧م، ج١، ص٩٤. ؛ و السّهيلي، أبو القاسم(٥٨١هـ/١١٨٥م). ***نتائج الفكر في النّحو***، تحقيق: محمد البنّا، دار الاعتصام، ط٢، ١٩٨٤م، ص٤٠٦. ؛ وعمايرة، خليل. **العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه**، ص٦٠.

[١٥] انظر: الفرّاء، أبو زكريّا(٢٠٧هـ/٨٢٢م). ***معاني القرآن***، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، (د.ت)، ج١، ص٥٣، و ج٣، ص٢٠١. ؛ و الأشموني، علي بن محمد(٩٢٩هـ/١٤٦٤م). ***شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك***، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٩٩٨م، ج٣، ص٢٧٧.

ويُذكر أنّ الاخفش قد زاد على هذين العاملين عاملًا ثالثًا، وهو عامل الصّفة رفعًا أو نصبًا أو جرًّا، أمّا سيبويه وجمهور البصريّين فالعامل في الصّفة عندهم هو العامل في الموصوف. انظر: المطرّزي(٦١٠هـ/١٢١٣م). ***المصباح في علم النّحو***، تحقيق: عبد الحميد طلب، مكتبة الشباب، القاهرة، (د.ت)، ص١٢٤.

رابعًا: لا نعلمُ سبب إطلاق تسمية العوامل المائة عليها من قبل الجرجاني علمًا بأنّه ذكر أنّ العوامل المؤثِّرة ٦٠ فقط وما عدا ذلك هو إمّا معمولُ أي متأثّرٌ، أو أنّه عمَلٌ (أثرٌ إعرابيّ).

العامل النّحوي بين الأخذ والردّ

أوّلًا: نظـريّـة العامل عند سيبـويـه

إنّ اختيارنا لسيبويه (ت١٨٠هـ) ممثّلًا للقدماء لا يعني أنّ نظريّة العامل النحوي لم تكن موجودةً قبله، ولكنَّ كلّ ما سبقه في هذا المجال هو عبارة عن آثار غير مُنهجة، شكّلت تمهيدًا نظريّا لما قام به سيبويه فيما بعد، فكان كتابه بمثابة توثيق لآراء العلماء السابقين له كالخليل (١٧٣هـ)، والأخفش(١٧٧ هـ) ويونس بن حبيب(١٨٢ هـ).

والمُلاحظ في كتاب سيبويه أنّه لم يُفرد للعامل بابًا أو فصلًا بحدّ ذاته، وإنّما جاء الكلام على العامل في كتابه متناثرًا في مواضع مختلفة، وإذا استعرضنا تلك المواضع نجد أنّ سيبويه في كثير من الأحيان كان يُسند الرّأي إلى أستاذه الخليل الذي كان له دورٌ مهمٌّ في التأطير لنظريّة العامل، ومن تلك المواضع الواردة في كتاب سيبويه:

_ " ومثله (قل كفى بالله شهيدًا بيني وبينكم) إنّما هو (كفى بالله)، ولكنك لما أدخلت (الباء) **عملت** والموضع موضع نصب، والمعنى معنى النّصب، وهذا قول الخليل _رحمه الله_."[١٦]

_ " وقال الخليل: (إنّما) **لا تعمل** في ما بعدها، كما أنّ (أرى) إذا كانت لغوًا لم تعمل، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل، كما أنّ نظير (أنّ) من الفعل ما يعمل."[١٧]

وترى الباحثة أنّ الخليل كان مستوعبًا تمامًا لمسألة التأثّر والتأثير بين العامل والمعمول، ومن خلال قراءتنا لآرائه السّابقة الواردة في كتاب سيبويه فإنّنا نلحظ استخدامه للّفظ الدقيق (العمل)، وتكراره لها دليلٌ واضحٌ على أنّه لم يكن مجرّد منظّرٍ للمسألة، وإنّما هو من السّابقين في التطبيق العملي لنظريّة العامل وإن لم يكن ذلك ضمن إطارٍ منظّمٍ وممنهج، الأمر الذي يسّر على تلميذه سيبويه وضع الخطوط العريضة لهذه النظريّة وتطبيقها في كثيرٍ من أبواب كتابه كما سيأتي.

ومن المواضع التي ورد فيها ذِكرُ العامل من قبل سيبويه ما يلي:

_ **قوله** في باب **(مجاري أواخر الكلم من العربيّة):** "وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النّصب والجرّ والرّفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف. وهذه المجاري الثّمانية يجمعهنّ في اللّفظ أربعة أضرُبٍ: فالنّصب والفتح في اللّفظ ضربٌ واحدٌ، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرّفع والضمّ، والجزم والوقف. وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجارٍ لأفرُقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدثُ فيه العاملُ

[١٦] سيبويه(١٨٠هـ/٧٩٦م). ***الكتاب***، تحقيق: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٤م، ج١، ص٤٨.

[١٧] سيبويه. الكتاب، ج١، ص٢٨٣.

وليس شيءٌ منها إلّا وهو يزول عنه وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيءٍ أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ عاملٍ منها ضربٌ من اللّفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب. فالرّفع والجرّ والنّصبُ والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكّنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتّاء، والياء، والنّون".(١٨)

يُلحظ أنّ سيبويه في قوله السّابق انتبه إلى أثر العامل في أواخر الكلم، وفي تغيّر الحركة الإعرابيّة، وبناءً عليه فهو يفرّق بين المبني والمعرب، ويقول خليل عمايرة في ذلك: "فانقسمت الكلمات بحسب قبولها الحركة الإعرابيّة التي هي أثرٌ لعمل عاملٍ إلى مبني ومعرب، وكانت الحالات التي تقع فيها هذه الكلمات حالتين:

الأولى: البناء وهو لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا من السّكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، وكأنهم إنما سموه بناء لما لزم ضربًا واحدًا، فلم يتغيّر تغيّر الإعراب من حيث كان البناء لازمًا موضعه لا يزول من مكان إلى غيره.(١٩)

أمّا الثانية: فالإعراب: والإعراب لغةً: البيان، فيعرّفه ابن جُني بقوله: " الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ".(٢٠)

أمّا اصطلاحًا: فهو تغيّر أواخر الكلم بدخول العوامل عليها لفظًا أو تقديرًا."(٢١) وهو: "الأثر الظّاهر أو المقدّر الذي يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقةً أو مجازًا".(٢٢)

ومن هذه المواضع أيضًا ما جاء لديه في باب **(وجه دخول الرّفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء)** الذي يتبيّن القارئُ من خلاله انتباه سيبويه إلى مسألةٍ أخرى وهي مسألة تقدّم العامل أو تأخّره عن معموله أو ما يُعبّر عنه بـ(الرُّتبة)، والتي أصبحت من القضايا الخلافيّة بين العلماء.

وفي هذا الباب إشارة واضحة من سيبويه على أنّ عامل رفع الأفعال المضارعة، ووجه الشّبه بين عامل رفعها وعامل رفع المبتدأ هو الابتداء، كما يشير إلى أنّ العامل في الأسماء يختلف عنه في

---

[١٨] سيبويه. **الكتاب**، ج١، ص١٣.

[١٩] انظر: ابن جني. الخصائص، ج١،ص٨٣؛ **والأشموني. شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**، ج١، ص٢٦. ؛ وعمايرة، خليل. العامل النّحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ص٥٢-٥٣.

[٢٠] ابن جني. **الخصائص**، ج١، ص٧٩.

[٢١] عمايرة، خليل. **العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه**، ص٥٢_٥٣. وذهب بعض العلماء إلى أنّ الحركات ذاتها الموجودة آخر الكلمات في الجمل مبينة عن معاني اللغة: انظر: الزّجّاجي، أبو القاسم(٣٤٠هـ/٩٥٢م). ***الإيضاح في علل النحو***، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٢، ١٩٧٣م، ص٩١.

[٢٢] انظر: الشّلوبين(٦٤٥هـ/١٢٤٧م). ***التوطئة***، تحقيق: يوسف المطوّع، دار التراث العربي، القاهرة، ١٩٧٣م، ص١١٦؛ وابن السرّاج(٣١٦هـ/٩٢٩م). ***الأصول في النّحو***، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، (د.ت)، ج١، ص٥٢_٥٣.

الأفعال، وهذا يعني انتباهه إلى مسألة اختلاف العوامل النحويّة، وبالتالي اختلاف الأثر الإعرابي المترتب عليها، ووقوع العامل على أنواع مختلفة، إضافةً إلى ربطه بالمعمول؛ من حيث كونه اسمًا أو فعلًا.

ومن خلال قراءتنا لبعض المواضع في كتاب سيبويه نلحظ أنّه قد فهم جيّدًا أنّ كل كلمة معربة تتأثر في إعرابها بكلمة أخرى، كانت سبب الإعراب فيها وتدعى العامل، وفهمه لهذه النّظريّة هو ما ساعده وساعد من تبعه من علماء النحو على ضمّ النظير إلى النّظير في محاولةٍ لوضع ما أمكن من قواعد تضبط لغتنا.

والقارئ لما جاء به العلماءُ بعد سيبويه يلحظ أنّه لم يكن سوى جمعٍ، وتهذيبٍ، وتطويرٍ، وتفصيلٍ؛ وذلك لأنّ النّحو أوّل ما بدأ عند سيبويه كان نحوًا تعليميًّا، ومع تقدّم الزمن وانتشار التعليم أصبحت المسألة بحاجةٍ إلى تطويرٍ يُلائمُ التّطوّر في الحياة، والتطوّر في التفكير العلمي.

حتّى إذا وصلنا لابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) فإنّنا نراه يقول في مقدّمة كتابه (الردّ على النّحاة): " إنّي رأيت النحويين قد وضعوا صناعة النّحو لحفظ كلام العرب من اللّحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أملوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلّا أنّهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيه القدر الكافي فيما أرادوه منها؛ فتوعّرت مسالكها ووهنت مبانيها، وانحطّت عن رتبة الإقناع حججها، حتّى قال شاعر فيها:

تَرنو بطَرفٍ ساحرٍ فاترٍ أضعفَ مِن حجّة نحويّ"[٢٣]

ويقول في فصل (عن إلغاء العوامل): " قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما استغنى النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه."[٢٤]

عند قراءتنا لقول ابن مضاء السّابق يتبادر إلى أذهاننا أنّه يريد أن يشير إلى مغالاة النحويين في بعض المسائل، الأمر الذي أضعف حججهم، وقادهم إلى لزوم ما لا يلزم في الدّرس النّحوي، ولكن الأمر الذي يصادفنا في ما بعد هو إنكاره للكثير من المسائل النحويّة التي تعدّ من القواعد التي لا يمكن تجاوزها في لغتنا، وعلى رأسها مسألة العامل النّحوي التي وقف ابن مضاء منها موقفًا حازمًا وأنكرها بناءً على اعتقادات وتوهّماتٍ لا أساس لها من الصّحّة.

ولم يكتفِ ابن مضاء بنقد نظريّة العامل النّحوي وإنّما طالب بحذفها من النّحو؛ وذلك ليس لكون النحو في غير حاجة إليها فقط، بل لأنّها مبنيّة على تصوُّر خاطئ في رأيه أيضًا، ويستمرُّ ابن مضاء في نقد نظريَّة العامل فيعترض على تقدير العوامل المحذوفة، وعلى تقدير متعلقات المجرورات، وعلى تقدير الضمائر المستترة، وعلى تقدير الأفعال. كما يعترض على آراء النحاة في التنازع، والاشتغال، وفاء

---

[٢٣] القرطبي، ابن مضاء(٥٩٢هـ/١١٩٦م). ***الردّ على النّحاة***، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٧م، ص٨_٩.

[٢٤] المصدر السابق، ص١٣.

السّببيَّة، وواو المعيّة، لينتقل إلى الدّعوة إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث، **وإلغاء القياس** وإلغاء اختلافات النحاة.

فهو لا يؤمن بجدوى القياس في دراسة العربيّة، ويرى أنّ أكثر تعسّف النحاة إنما جاءهم من إسرافهم في الصيغ والأبنية القياسيَّة، وهو يحذِّرُ من هذه الوسائل المتحجّرة الجامدة في صياغة الكلام العربي، ويردّ على قول ابن جني: "واعلم أن من قوّة القياس عندهم اعتقاد النحويّين أنّ ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب". بقوله: "والعربُ أمَّةٌ حكيمةٌ، فكيف تشبّه شيئًا بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلّة حكم الأصل غير موجودة في الفرع؟ وإذا فعل واحد من النحويّين ذلك جُهِّلَ ولم يقبل قوله، فلم ينسبوا إلى العرب ما يجهّل به بعضهم بعضًا؟ وذلك أنهم لا يقيسون الشّيء ويحكمون عليه بحكمه، إلا إذا كانت علّة حكم الأصل موجودة في الفرع! وكذا فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل، وتشبيههم إنّ وأخواتها بالأفعال المُتعديَّة في العمل".[٢٥]

وفي الفصل الذي وضعه (عن إلغاء العوامل) يشير ابن مضاء إلى عددٍ من النقاط التي يعتقدُ أنّها أدلّةٌ على صحّة إنكاره لنظريّة العامل، ودحضه آراء العلماء فيها، ومنها:

أوّلًا: قوله: " فمن ذلك ادّعاؤهم أنّ النّصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظيّ، وأنّ الرّفع منها يكون بعاملٍ لفظيّ وبعاملٍ معنويّ، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم أنّ قولنا: "ضربَ زيدٌ عمرًا" أنّ الرّفع الذي في (زيد) والنّصب الذي في (عمرو) إنّما أحدثه (ضرب)؛ ألا ترى أنّ سيبويه قال في صدر كتابه: "وإنّما ذكرت ثمانية مجار لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدثه فيه العامل، وليس شيء منها يزول إلّا وهو يزول عنه، وبين ما يبني عليه الحرف بناءً لا يزول عنه، لغير شيء أحدث ذلك فيه"، فظاهر هذا أنّ العامل أحدث الإعراب، وذلك بيّن الفساد."[٢٦]

يرى ابن مضاء أنّ الرّأي القائل بأنّ العامل أحدث الإعراب هو رأيٌ فاسد، كما ينكر فكرة أن يكون العاملُ في النصب والجرّ لفظيّا، أمّا العامل في الرّفع فهو لفظيٌّ ومعنويّ، وقد أشار إلى أنّ هذه المسألة خلافيّةٌ بين العلماء بأن أورد لابن جنّي رأيًا مخالفًا لرأي سيبويه _في اعتقاده_ وذلك بقوله: "وقد صرّح بخلاف ذلك أبو الفتح ابن جني وغيره؛ قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظيّة والعوامل المعنويّة: "وأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرّفع والنّصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه، لا لشيءٍ غيره"؛ فأكّد "المتكلّم" بـ "نفسه" ليرفع الاحتمال، ثمّ زاد تأكيداً بقوله: "لا لشيءٍ

---

[٢٥] الصّالح، صبحي(١٤٠٧هـ/١٩٨٦م). ***دراسات في فقه اللغة***، دار العلم للملايين، ١٩٦٠م، ج١، ص ١٣٤_ ١٣٥. ؛ والقرطبي، ابن مضاء. الرد على النحاة، ص١٥٦_ ١٥٧.

[٢٦] القرطبي، ابن مضاء. **الردّ على النّحاة**، ص١٣.

غيره". وهذا قول المعتزلة، وأمّا مذهب أهل الحقّ فإنّ هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنّما تنسب إلى الإنسان كما ينسبُ إليه سائر أفعاله الاختياريّة."[٢٧]

ومن المؤكّد أنّ ابن مضاء قد أساء فهم ابن جني؛ فابن جني لم يرفض فكرة العامل والدّليل على ذلك توضيحه أنواع العامل في كتابه (الخصائص) وذلك بقوله: "وإنما اختلفت رؤيته في ماهية العامل وكينونته فقال : "مقاييس العربية وهي ضربان : أحدهما معنوي ، والآخر لفظي . وهذان الضربان وإن عمّا وفشَوا في هذه اللّغة ، فإنَّ أقواهما وأوسعها هو القياس المعنوي ... ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به ، بأن تقول: رفعت هذا لأنه فاعل، ونصبت هذا لأنه مفعول . فهذا اعتبار معنوي لا لفظي."[٢٨]، وقول ابن جني هذا يدل على مفهوم العامل المعنوي وهو الفاعلية، وذلك من خلال فهمه لعوامل رفع الفاعل ونصب المفعول، وهو بذلك يقرّ بنظريّة العامل وأهميته.

وابن جني يرى أنّ العامل يعود للمتكلّم، وليس العامل نفسه هو المسبّبُ للأثر الإعرابي، وهذا إن دلّ على شيءٍ فإنّما يدلّ على إقراره لنظريّة العامل وإن اختلف تفسيره لها، كما يدلّ ذلك على إساءة فهم ابن مضاء له ولرأيه، وبالتّالي فإنّ استدلال ابن مضاء برأي ابن جني على رفض هذه النّظريّة هو استدلالٌ باطل.

وقد تناول بعض الباحثين نظرة ابن جنّي لنظريّة العامل النّحوي بشيءٍ من التّفصيل من حيث أنواع العامل النحوي عنده ومصادر العامل، وشروط عمله.[٢٩]

ثانيًا: يشير ابن مضاء إلى إبطال نسبة العليّة الحقيقيّة للعامل النّحوي بفقدان أهمّ شرطٍ من شروط العلّة الفاعليّة من العامل النّحوي، وذلك من خلال قوله: "وأمّا القول بأنّ الألفاظ يحدثُ بعضُها بعضًا فباطلٌ عقلًا وشرعًا، لا يقول به أحدٌ من العقلاء، ...، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحقّ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى. وكذلك الماء والنّار وسائر ما يفعل، وأمّا العوامل النحويّة فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنّها لا تفعل بإرادة ولا بطبع!"[٣٠]

النّاظر في قول ابن مضاء السّابق يلحظ أثر مذهب ابن مضاء في العقيدة في تفكيره النحويّ؛ فهو يحمل مصطلح العمل على ظاهره، ويربط الأحكام الإعرابية بالشريعة وأحكامها العقدية؛ حيث يتناول لفظ (الفاعل) بإرادة الله تعالى دون البشر إذ ينزع معنى الفاعلية منهم، وهذه المسألة لا يجوز إقحامها في علم النحو وأحكامه، وقد يكون سبب ذلك تخصّصه في مجال الفقه والقضاء، وأثر مذهبه الفقهي الظاهري فيه

---

[٢٧] المصدر السابق. ، ص١٣_١٤.

[٢٨] ابن جني. الخصائص، ص ١١٠.

[٢٩] العبّادي، أطياف. ***العاملُ عند ابن جنّي***، مجلّة لارك للفلسفة واللّسانيات والعلوم الاجتماعيّة، جامعة واسط، العراق، المجلّد الرّابع، العدد ٣٩، ٢٠٢٠م.

[٣٠] القرطبي، ابن مضاء. **الردّ على النّحاة**، ص١٤.

وإسقاطه على مبادئ النحو ومسائله وأحكامه مما دعاه لرفض كل مسبب أو عامل في المسائل النحوية والقواعد المنطلقة منها.

ومن خلال استعراض رأي ابن مضاء السّابق نجد أنّه كان من أشدّ المنكرين لنظريّة العامل، وقد ساق مجموعةً من الأدلّة التي تدعم رأيه في دحض هذه النّظريّة واعتباره العوامل النحويّة عوامل غير حقيقيّة، وإنّما هي شبيهة بها، وقريبة منها؛ وذلك لزوال الأثر الإعرابي بزوال اللّفظ العامل، وهو ينطلق بذلك من فكرة أنّ العامل يجب أن يكون تأثيره دائمًا ومستمرًّا؛ ما دام موجودًا.

ومن الملاحظ أنّ ابن مضاء مع كلّ هذا الرّفض والموقف الحازم من نظريّة العامل، إلّا أنّنا لا نجد أنه قدم أي محاولة تصلح أن تكتلاون بديلا لنظرية العامل؛ حيث اكتفى بدحض النظريّة وبيان فسادها، وتقديم الأدلّة التي تدعم رأيه في ذلك، دون أن يحاول وضع نظريّةٍ تفسّر لنا فكرة التأثر والتأثير بين العامل ومعموله، واختلاف العلامات الإعرابيّة في السّياقات المختلفة كما فعل غيره من العلماء الذين رفضوا فكرة العامل، واكتفى باعتبار العامل هو إرادة الله تعالى.

وبعد إنكار ابن مضاء نظريّة العامل إنكارًا حازمًا، بدأت الدّعوات التّجديديّة في النحو تكثر وتتّخذ مسالك أخرى، يتّضح فيها اختلاف تفسير العلماء أو اختلاف فهمهم لها؛ فمثلًا: يرى إبراهيم أنيس أنّ لكلّ كلمةٍ _حسب نظام الجملة العربيّة_ موضعٌ في الجملة خاصٌّ بها، يدلّ على معناها النحوي بمعونة القرائن التي تحيط بالكلام، ويضع نظريّته هذه في الموقع الإعرابي في مقابل نظريّة العامل النحوي، كما يرى إبراهيم مصطفى وتلميذه مهدي المخزومي أنّ لكلّ حركةٍ إعرابيّة معنى تدلّ عليه، فالضمّة للإسناد، والكسرة للإضافة، والفتحة للخفّة، والمعنى الحركي هو الذي يبيّن وظيفة الكلمة في الجملة، وهذا يدلّ ظاهريّا على رفضهم نظريّة العامل، ولكن إذا أمعنّا النّظر نجده مجرّد اختلاف في تفسير معاني الأثر الإعرابي الذي يخلّفه العامل النّحوي ليس أكثر.([٣١])

ثالثًا: نظريّةُ العامل عند تمّام حسّان

بعد أن قطعت نظريّة العامل أشواطًا كبيرةً بين علماء النحو، من الخليل، وسيبويه، وابن مضاء، ومرورًا بإبراهيم أنيس، وإبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي، واتّبعوا مناهج مختلفة في التعامل معها بين القبول والرّفض، فإنّها عند تمّام حسّان قد جاءت بإطارٍ مختلفٍ؛ فلم يكتفِ برفضها كما فعل ابن مضاء، وإنّما عدَّ نظريّة العامل خرافةً، وقدّم نظريّة القرائن كبديلٍ لها.

ويتّضح رأيه من خلال قوله: " إنّ التعليق هو الفكرة المركزيّة في النحو العربي، وإنّ فهم التعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحويّة، لأنّ التعليق يحدّد بوساطة القرائن

[٣١] انظر: الفضلي، عبد الهادي. دراسات في الإعراب، تهامة للنشر،١٩٨٤م، ص٩٧.

معاني الأبواب في السّياق ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعًا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفيّة النحويّة.

وليس يكفي في شرح فكرة التّعليق أن نقول كما قال عبد القاهر الجرجاني: إنّ الكلمات "يأخذ بعضها بحجز بعض" ولا أن نرجع الفضل والمزية إلى معاني النّحو وأحكامه في عموم يشبه عموم عبارته، وإنّما ينبغي لنا أن نتصدّى للتّعليق النحوي بالتّفصيل تحت عنوانين:

أحدهما: (العلاقات السياقيّة)، والثاني: (القرائن اللفظيّة)، فإذا علمنا أنّ العلاقات السياقيّة التي تربط بين الأبواب وتتّضح بها الأبواب هي في الحقيقة (قرائن معنويّة) فقد علمنا أنّ العنوانينِ المذكورينِ يتناولان القرائن من الناحيتين المعنويّة واللّفظيّة وهما مناط التعليق... فالتعليق إذًا هو الإطار الضّروري للتّحليل النّحوي أو كما يسمّيه النّحاة (الإعراب)."[٣٢]

والقرائن النحويّة عنده على النّحو الآتي:

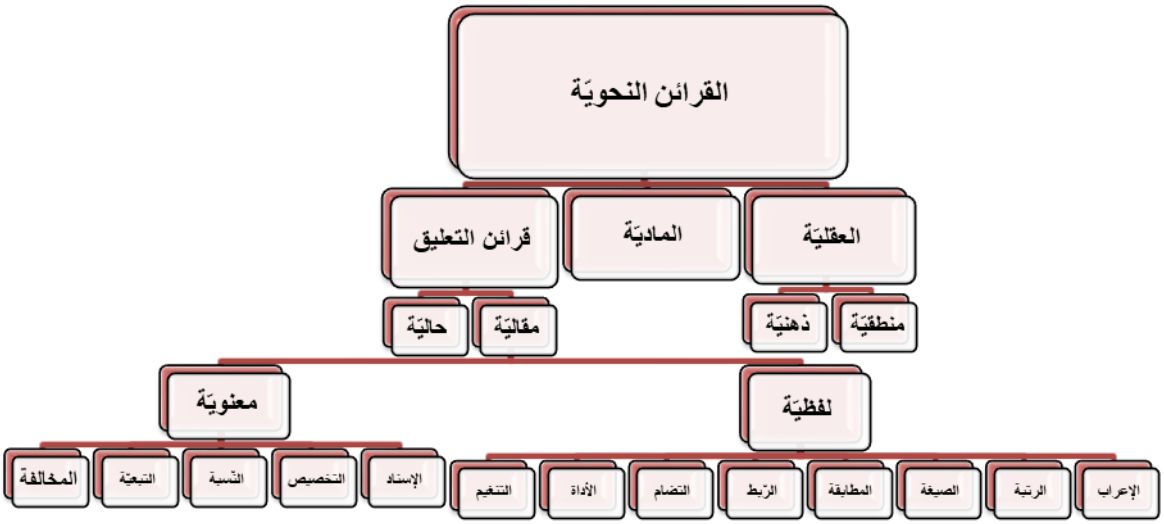

يقول تمام حسّان تحت عنوان "القرائن تغني عن العوامل": "... لقد اتجه النحاة بقولهم بالعامل النحوي إلى إيضاح قرينة لفظية واحدة فقط هي قرينة الإعراب أو العلامة الإعرابية، فجاء قولهم بالعامل لتفسير اختلاف هذه العلامات بحسب المواقع في الجملة، فكانت الحركات بمفردها قاصرة عن تفسير المعاني النحوية لأمور:

١- إن المعربات التي تظهر عليها الحركات أقلّ بكثير جدًّا من مجموع ما يمكن وروده في السياق من الكلمات، فهناك الإعراب بالحذف، والإعراب المقدَّر للتعذر أو للثقل أو لاشتغال المحل،

[٣٢] حسّان، تمّام(١٤٣٢هـ/٢٠١١م). ***اللغة العربيّة: معناها ومبناها***، عالم الكتب، مصر، ط٥، ٢٠٠٦م، ص١٨٩.

وهناك المحل الإعرابي للمبنيات، والمحل الإعرابي للجمل، وكل هذه الإعرابات لا تتمُّ بواسطة الحركة الإعرابية الظاهرة.

٢- إذا افترضنا أنّ كلّ الإعرابات تمّت على أساس الحركة الظاهرة، ولم يكن هناك إعراب تقديري ولا إعراب محلّي، فإنّنا سنصادف صعوبة أخرى تنشأ عن أنّ الحركة الواحدة تدلّ على أكثر من باب واحد ومن هنا تصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد موضع لبس"[٣٣].

من خلال الاقتباسات السّابقة نلحظُ أنّ تمّام حسّان يريد أن يقدّم مبرّراته لإلغاء نظريّة العامل؛ وذلك عن طريق التأكيد على قصور فهم القدماء للإعراب؛ لأنّهم لم يعطوا عناية كافية للجانب الآخر من دراسة النحو وهو الجانب الذي يوضّح ما تدلّ عليه مجموعة المعاني التركيبية والمباني التي تدل عليها، وإنّما قصروا دراستهم على التحليل، فمن ذلك مثلًا: معنى الإسناد باعتباره وظيفة.

وترى الباحثة أنّه من الغريب لمن يؤيّد فكرة التعليق أو التعالق بين الألفاظ في السّياقات المختلفة أن ينكر ويرفض نظريّة العامل، وأن يعدّ القرائن التي يقترن بها الكلام لفظيًّا، أومعنويًّا، أوماديًّا، هي التي تدلّ على المعنى النَّحوي للكلمة في الجملة، وذلك على أساس ظاهرة "تضافر القرائن" وهي عنده ظاهرةٌ ترجع في أساسها إلى أنّه لا يمكن لظاهرةٍ واحدةٍ أن تدلّ بمفردها على معنى بعينه؛ لأنّ ذلك لو حدث لكان عدد القرائن بعدد المعاني النحويّة وهذا يتنافى مع مبدأ تعدّد المعاني الوظيفيّة للمبنى الواحد.([٣٤])

والغريب في نظريّة تمّام حسّان أنّه يجعل العلاقات والقرائن المعنويّة خاصّة هي المؤثّرة في الإعراب ولكن كيف أمكنه اعتبار الإسناد قرينة معنويّة والرّتبة قرينة لفظيّة على سبيل المثال لا الحصر؟ وإذا كان الأمر كذلك فإنّه قد ألبس الوظيفة النّحويّة لباس المعنى النّحوي، والمدقّق يلحظ أنّه قد قام بإفراغ الوظيفة النحويّة لجميع العوامل اللّفظيّة منها، والمعنويّة وألبسها لباس القرائن.

وإذا تأمّلنا قوله السّابق نجد أنّ السّبب الأساسي في رفضه فكرة العامل هو اعتباره الحركات قاصرة عن إيصال المعنى النّحوي بمفردها[٣٥]، وقد يكون رأيه هذا صحيحًا؛ وذلك بسبب دلالة الحركة الواحدة

---

[٣٣] حسّان، تمّام. **اللغة العربيّة: معناها ومبناها**، ص٢٣١_ ٢٣٢.

[٣٤] انظر :حسّان، تمّام. **اللغة العربيّة: معناها ومبناها**، ص ١٩٣.

[٣٥] ومن أجل أن يؤكّد تمّام حسّان أنّ الحركة الإعرابيّة ما هي إلّا قرينة لا تكفي وحدها لتوضيح المعاني قام بإنشاء ما يشبه أن يكون بيت شعرٍ ظاهريًا، يقول فيه:

قاصَ التّجينُ شحاله بتريسه الــ فاخي، فلم يَستِف بطاسيةِ البَرَنْ

وليثبت صحّة ما جاء به قام بإعراب كلّ مفردةٍ في البيت السّابق، ولكن الباحثة ترى أنّه لا يصحّ أن نقحم على اللغة ما ليس فيها لجعل ذلك حجّةً يُحتجّ بها، كما فعل كثيرٌ من رواة اللغة والحديث، لأنّ هذا يعني أننا نسلم بعبثيّة اللغة، فأن نسمح لأنفسنا بفرض ألفاظٍ غير مفهومة ولا تنتمي للعربيّة بشيءٍ لمجرّد تطابقها شكليًّا مع ألفاظ العربيّة، فهذا يعني أنّنا نسمح بإقحام بنى صرفيّة غير موجودة، كما سنسوّغ لأنفسنا أن نخلّ بالنظام المعجمي والنحوي للّغة، وهذا يعني أن

على غير باب؛ مثلًا: الضمّة حركةٌ إعرابيّة لكلّ ما يرفع، كالمبتدأ، والفاعل، والفعل المضارع، والفتحة حركةٌ لكلّ ما يُنصب، كما أنّها حركةٌ لما يجرّ من الممنوع من الصّرف، وعلى ذلك فاعتبارها دالّةً على المعاني النحويّة أمرٌ مُلبسٌ للقارئ، وهذا لا يعني أنّ النّحاة قد أخطؤوا وإنّما كانت الحركة الإعرابيّة عندهم دليلًا على ما يحدثه العامل من أثرٍ في المعمول، وهذا لا ينفي مشاركتها في الدّلالة على المعنى، وعلى الرّغم من ذلك فإنّ تمّام حسّان حاول معالجة خطأ النّحاة _في رأيه_ بخطإٍ أكبر منه؛ وذلك باعتبار الوظائف النّحويّة والأركان وما شابهها قرائن، والسّؤال: إذا كانت كلّها قرائن دالّة على المعنى فمن أين استنبطنا تلك القرائن؟ وكيف يمكن لنا أن نعدّ الإسناد الذي يشتمل على المسند والمسند إليه قرينة مع علمنا بأنّها أركانٌ أصليّة في الجملة؟

من الممكن أنّ منبع الخطأ عند تمّام حسّان والذي دعاه لإلغاء نظريّة العامل هو فهمه القاصر لهذه النظريّة؛ فالمدقّق في كتابه (اللغة العربيّة: معناها ومبناها) يلحظ أنّ ما يفهمه تمّام حسّان من نظريّة العامل عند النّحاة هو أنّهم عدّوا الحركات علاماتٍ على المعاني النحويّة، فتحدّثوا عن دلالاتها وعن نيابة الحروف عنها، ويدلّ على ذلك قوله: " لقد كانت العلامة الإعرابيّة أوفر القرائن حظًا من اهتمام النّحاة فجعلوا الإعراب نظريّةً كاملة سمّوها نظريّة العامل وتكلّموا فيه عن الحركات ودلالاتها، والحروف ونيابتها عن الحركات، ثمّ تكلّموا في الإعراب الظّاهر والإعراب المقدّر، والمحلّ الإعرابي، ثم اختلفوا في هذا الإعراب هل كان في كلام العرب أم لم يكن، وكان لقطرب ومن تبعه من القدماء والمحدثين كلام في إنكار أن تكون اللغة العربيّة قد اعتمدت حقيقة على هذه العلامات في تعيين المعاني النحويّة."[٣٦]

ويبدو أنه غاب عن ذهن تمّام أنّ ما جاء به في نظريّته على أنّه قرائن لفظيّة أو معنويّة، كان النّحاة قد أفردوا له أبوابًا وفصولًا في مؤلّفاتهم النحويّة، ودرسوه بالتّفصيل وبيّنوا اختلاف الأحوال التي يكون عليها إن وجدت والتي تؤدي إلى اختلاف المعاني، وهذا يدحض قوله: " يتضح أنّ العامل النحوي وكل ما أثير حوله من ضجّةٍ لم يكن أكثر من مبالغة أدّى إليها النّظر السّطحي والخضوع لتقليد السّلف والأخذ بأقوالهم على علّاتها."[٣٧]

تصبح اللغة عبثيّة، وأن تكون الأوهام والافتراضات صالحةً للاحتجاج بها، وهذا ما لا يقبله عقل، ومما غاب عن نظر تمّام حسّان أنّ الإعراب لا يكون إلّا على الألفاظ المفيدة والمنتمية للغة العربيّة ودليل ذلك ما قاله ابن مالك:

كلامنا لفظٌ مفيدٌ كاستقم وبما أنّ الألفاظ الواردة في ما يشبه البيت الشّعري الذي اخترعه تمّام حسّان هي ألفاظٌ غير مفيدة ولا هي واردة عن كلام العرب، فإنّه يستحيل إعرابها والاحتجاج بها؛ لأنّ ما جاز به الاحتمال بطل به الاستدلال. انظر: حسّان، تمّام. **اللغة العربيّة: معناها ومبناها**، ص ١٨٣– ١٨٤ ؛ وانظر: استيتيّة، سمير. **علم الأصوات النحوي ومقولات التّكامل بين الأصوات والنّحو والدّلالة**، دار وائل للنّشر، الأردن، ٢٠١٢م، ص ٣١٥_٣١٧.

[٣٦] حسّان، تمّام. **اللغة العربيّة: معناها ومبناها**، ص٢٠٥.

[٣٧] **المصدر السابق**، ص٢٠٧.

تظهر مبالغة تمّام الواضحة في ردّه نظريّة العامل، واعتكافه في محراب القرائن باعتبارها أفضل ما يمكن أن يدلّ على المعاني، وإذا نظرنا في تعريف القرائن نجد أنّه يدلّ في معناه اللغوي على المقارنة، وفي الاصطلاح هي ما يوصلنا إلى الغاية والمعنى المراد من الحديث، وفي ذلك يقول الجرجاني: " القرينة في اللّغة فعيلة بمعنى الفاعلة مأخوذة من المقارنة، وفي الاصطلاح: أمرٌ يشير إلى المطلوب."[٣٨]

ويقسّمها الجرجاني من حيث أنواعها إلى: "حاليّة أو معنويّة، أو لفظيّة. نحو: ضرب موسى عيسى، وضرب من في الدّار مَن على السّطح، فإنّ الإعراب والقرينة مُنتفٍ فيه بخلاف: ضربت موسى حبلى، وأكل موسى الكمثرى، فإنّ الأوّل قرينة لفظيّة، وفي الثّاني قرينة حاليّة"[٣٩].

من خلال ما جاء به الجرجاني في حديثه عن القرائن وأنواعها فإنّنا نلحظُ أنّ هذا يعني نفي ما جاء به تمّام حسّان من ناحيتين:

الأولى: نفى تمّام حسّان أن يكون القدماء قد انتبهوا إلى القرائن الدّالة على المعنى، وتحدّث عن أنّهم قصروا فهم المعنى من خلال الحركة الإعرابيّة، وهذا فهمٌ خاطئ لنظريّة العامل، وما جاء به الجرجاني يؤكّد انتباههم إلى القرائن بأنواعها والتي تدلّ على المعاني النّحويّة.

الثّانية: إذا تأمّلنا في تعريف القرينة نجدُ أنّها وسيلةٌ توصلنا إلى الغاية، فهي علامةٌ لاستنتاج المعاني المتأتيَة من التراكيب؛ فالتركيب أصلٌ والمعنى هو الغاية، وما بينهما (القرينة) هي الوسيلة، وإذا كانت التّراكيب عند تمّام حسّان هي قرائن، فأين الوسيلة وأين الغاية؟!

علّة نصب التمييز بين النّحاة

عرّف علماءُ النّحو التمييز على أنّه: "الاسم المنصوب، المُفَسِّرُ لما انْبَهَمَ من الذَّوَاتِ، نحو قولك: "تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقاً"، و"تَفَقَّأَ بَكرٌ شَحماً" و"طابَ محمدٌ نَفْساً" و"اشتريتُ عشرينَ غلاماً" و"مَلَكتُ تسعينَ نَعجَةً" و"زيدٌ أَكرَمُ منك أَباً" و"أَجمَلُ منك وجهاً."([٤٠])

وما نسعى إليه هو النّظر في التّمييز كنموذجٍ تطبيقيٍّ نستكنه من خلاله آراء العلماء في العامل النّحوي؛ فقد عدّ سيبويه في نظريّة العامل التي شُيّد على أساسها النّحو العلامةَ الإعرابيّةَ هي القرينة الدّالّة على المعنى، ومع ذلك فقد فهم مبدأ التأثر والتأثير في نظريّة العامل دون أن يضع ذلك في باب بعينه، وعلى خطاه سار النحويون، ولم يخرج عنهم إلا القليل ممن أنكروا نظريّة العامل في الدّرس النحوي مثل ابن مضاء القرطبي، ولكن الأمر بقي قيد النقد الجزئي والنظري دون أن يستطيع أحدٌ من المنكرين إيجاد ذلك البديل الذي يمكن تطبيقه، حتى فعلها تمام حسان الذي أعاد صياغة النظام النحوي العربي كلّه

[٣٨] الجرجاني. **التعريفات**، باب القاف، ص١٧٤.

[٣٩] الجرجاني. **التعريفات**، باب القاف، ص١٧٤.

[٤٠] ابن آجروم (ت. ٧٢٣هـ/ ١٣٢٤م). ***الأجروميّة***، دار الصُميعي، ١٩٩٨م، ص١٩.

على أساس فكرة تضافر القرائن اللّغوية في تحديد المعنى، وعدم انفراد العلامة الإعرابية به؛ إذ اعتبرها واحدة من مجموعة قرائن يمكن أن تختفي في بعض الأحوال، فلا تستطيع تحديد المعنى منفردة.

يقول سيبويه في باب **(ما ينتصب لأنّه قبيحٌ أن يكون صفةً)**: "وذلك قولك (هذا راقودٌ خلّاً) و(عليه نحيٌ سمنًا) وإن شئت قلت (راقودُ خلٍّ) و(راقودٌ من خلٍّ)، وإنّما فررت إلى النّصب في هذا الباب، كما فررت إلى الرّفع في قولك: (بصحيفةٍ طينٌ خاتمها) لأن الطين اسم وليس ممّا يوصف به، ولكنّه (جوهر) يُضافُ إليه ما كان منه، فهكذا مجرى هذا وما أشبهه".([٤١])

فسيبويه بهذه الأمثلة يبيّن علّة نصب التمييز بدلًا من رفعه أو جرّه أو إتباعه لما قبله، وهو يقول أنّ العرب لجأت إلى النّصب لأنّ كلمات (الطّين) و (الراقود) و(النّحي) هي أسماء غير صالحة للوصف لذلك كان حقّها الرّفع.

وبإمعان النّظر في كتاب سيبويه عامّةً وهذا الباب خاصّة فإنّنا نلحظ أنّه قد فهم جيّدًا أنّ كل كلمة معربة تتأثر في إعرابها بكلمة أخرى، كانت سبب الإعراب فيها وتدعى العامل، وفهمه لهذه النّظريّة هو ما ساعده وساعد من تبعه من علماء النحو على ضمّ النظير إلى النّظير في محاولةٍ لوضع ما أمكن من قواعد تضبط لغتنا؛ فإذا تتبّعنا علّة نصب التمييز مثلًا في كتب النّحو المختلفة قديمها وحديثها فإنّنا نلحظ أنّهم قد جعلوا رأي سيبويه أساسًا لبناء آرائهم في المسألة؛ فعندما تحدّث سيبويه عن التمييز وعلّة نصبه أشار إلى أنّه لا يجوز أن يتقدم "التمييز"، وإن كان العامل فعلًا، لأنه منقول عن "الفاعل، والفاعل لا يتقدم على فعله؛ ذلك أن قولك: "(تفقأتُ شحمًا)، معناه: تفقأ شحمي، (وتصببت عرقًا)، تصبب عرقي، و(اشتعلَ الرَّأسُ شيبًا) اشتعل شيب الرأس، فنقل الفعل عن الثاني إلى الأول فارتفع الأول بالفعل المنقول إليه، وصار فاعلًا في اللفظ، فمنع الفعل أن يعمل في فاعله على الحقيقة، لأنه لا يرتفع به أكثر من واحد وتوابعه، وانتصب المنقول عنه الفعل، والإضافة لا تصح فيه فلم يبق إلا النصب فنصب."([٤٢])

وما جاء في قول سيبويه السّابق هو ذاته ما عبّر عنه اللاحقون بالتمييز المحوّل عن الفاعل أو عن المفعول به، وبناءً على تفسير سيبويه بنى علماء النّحو نظريّاتهم وآراءهم في التمييز وعلّة نصبه وموقعه في الجملة، وإن اختلفت صياغاتهم، قال أبو علي في "التذكرة": إنما لم يجز تقديم التمييز، لأنه مفسِّر ومرتبة المفسِّر أن يقع بعد المفسَّر".([٤٣])

---

[٤١] سيبويه. الكتاب، ج٢، ص١١٧.

[٤٢] الأنباري، أبو البركات(٥٧٧هـ/١١٨١م). ***أسرار العربيّة***، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٩٩٩م، ص١٥٣.

[٤٣] القيسي، الحسن بن عبد الله (٥٤١هـ/١١٤٦م). ***إيضاح شواهد الإيضاح***، تحقيق: محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م، ج١، ص٢٥١.

ويقول أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ) في (أسرار العربيّة): "أنّ عامل النّصب في التمييز قد يكون فعلًا، وغير فعل، فأما ما كان العامل فيه فعلًا؛ فنحو: "تصبَّبَ زيد عرقًا، وتفقأ الكبش شحمًا" فعرقًا وشحمًا، كل واحدٍ منهما انتصب بالفعل الذي قبله"[٤٤].

وقد بيّن الأنباري مسألة اختلاف النحويّين في جواز تقديم هذا النّوع على العامل فيه؛ فقال: "فذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز تقديم هذا النوع على عامله وذلك؛ لأن المنصوب –ههنا– هو الفاعل في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: "تصبب زيد عرقًا" كان الفعل للعرق في المعنى لا لزيد؟ فلما كان هو الفاعل في المعنى؛ لم يجز تقديمه، كما لو كان فاعلاً لفظًا؛ وذهب أبو عثمان المازنيّ وأبو العباس المبرد ومن وافقهما، إلى أنه يجوز تقديمه على العامل فيه، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر: [الطويل]

أتهجرُ سَلمى بالفراقِ حبيبها ... وَمَا كَادَ نفسًا بالفراقِ تطيبُ

ولأن هذا العامل فعل متصرِّف؛ فجاز تقديم معموله عليه، كما جاز تقديم الحال على العامل فيها؛ نحو: "راكبًا جاء زيد"؛ لأنه فعل متصرّف، فكذلك ههنا. والصحيح: ما ذهب إليه سيبويه، وأما ما استدل به المازني والمبرّد من البيت؛ فإن الرواية الصحيحة فيه:

وما كاد نفسي بالفراقِ تطيب

وذلك لا حُجة لهم فيه، ولئن صحَّت تلك الرواية؛ فنقول: نصب "نفسًا" بفعل مقدر، كأنه قال: "أعني نفسًا". وأما قولهم: إنه فعل متصرف، فجاز تقديم معموله عليه، كالحال؛ قلنا: هذا العامل –وإن كان فعلاً متصرفًا– إلا أن هذا المنصوب هو الفاعل في المعنى، فلا يجوز تقديمه على ما بيّنَّا، وأما تقديم الحال على العامل فيها، فإنما جاز ذلك؛ لأنك إذا قلت: "جاء زيد راكبًا" كان "زيد" هو الفاعل لفظًا ومعنى، وإذا استوفى الفعل فاعله تنزل "راكبًا" منزلة المفعول المحض، فجاز تقديمه كالمفعول؛ نحو: "عمرًا ضرب زيد" بخلاف التمييز، فإنك إذا قلت: "تصبب زيد عرقًا" لم يكن "زيد" هو الفاعل في المعنى، وكان الفاعل في المعنى هو "العرق" فلم يكن "عرقًا" في حكم المفعول من هذا الوجه؛ لأن الفعل قد استوفى فاعله لفظًا لا معنى، فلم يجز تقديمه، كما لا يجوز تقديم الفاعل.

وأما ما كان العامل فيه غير فعل؛ فنحو: "عندي عشرون رجلاً، وخمسة عشر درهمًا" وما أشبه ذلك، فالعامل فيه هو العدد؛ لأنه مُشبه بالصفة المشبّهة باسم الفاعل؛ نحو: "حسن وشديد" وما أشبه ذلك، ووجه المشابهة بينهما أن العدد يُوصَف به، كما يوصف بالصفة المشبهة باسم الفاعل، وإذا كان في العدد نون نحو: "عشرون" أو تنوين مُقدر؛ نحو: "خمسةَ عشرَ" صار النون والتنوين مانعين من الإضافة؛ كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع، فصار التمييز فضلةً كالمفعول، وكذلك حكم ما كان منصوبًا على

[٤٤] الأنباري. أسرار العربيّة، ج١، ص١٥٣.

التمييز في ما كان قبله حائل؛ نحو: "لي مثله غلامًا، ولله دره رجلاً" فإن الهاء منعت الاسم بعدها أن ينجر بإضافة ما قبلها إليه، كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع، فنصب على التمييز."([٤٥])

والقارئ للاقتباسات السّابقة يلحظُ أنّ ما جاء به العلماءُ بعد سيبويه عبارة عن جمعٍ، وتهذيبٍ، وتطويرٍ، وتفصيلٍ لما جاء به سيبويه والقدماء بشكلٍ عامّ، وذلك لأنّ النّحو أوّل ما بدأ عنده كان نحوًا تعليميًّا، ومع تقدّم الزمن وانتشار التعليم أصبحت المسألة بحاجةٍ إلى تطويرٍ يُلائمُ التّطوّر في الحياة، والتطوّر في التفكير العلمي.

وترى الباحثة أنّ نظريّة العامل أصبحت أكثر منهجيّة وتقنينًا عند سيبويه ممّا كانت عليه عند سابقيه؛ حيث أشار إلى العامل إشاراتٍ واضحةً، وإن لم يجمعها أو يخصّص الحديث عنها في بابٍ بعينه، كما أشار إلى الفرق بين العامل والأثر الإعرابي المترتّب عليه، وقد أثّر ذلك في من جاء بعده من علماء النحو الذين انبثقت آراؤهم ونظرياتهم في النحو من البناء الذي رسم سيبويه معالمه، ووضع أساسيّاته من قبل.

وإذا أردنا إيجاد علّة التمييز عند تمّام حسّان لمقارنتها بمن أقرّوا بنظريّة العامل ممّن سبقوه فإنّنا نجده يضع جميع المنصوبات تحت عنوان (التّخصيص)، فيقول: "والتّفسير للذوات قرينة معنويّة على باب التمييز، وواضح أن التّفسير يكون عند الحاجة إلى الإيضاح، ولا تكون هذه الحاجة إلّا عند المبهم، والمبهم الذي يفسّره التمييز إمّا أن يكون:

١_ معنى الإسناد: نحو طاب محمدٌ نفسًا.

٢_ معنى التّعدية: زرعت الأرض شجرًا.

٣_ اسم مفرد دال على مقدارٍ مبهمٍ: اشتريت مترين حريرًا (فهذا مبهم من حيث القياس والعدد).

ولا شكّ أنّ الإبهام عموم وأنّ التقييد تخصيص لهذا العموم، وما دام التفسير يزيل الإبهام فهو تخصيص يزيل العموم. وكون التمييز تخصيصًا هو ما نسعى إلى إثباته هنا مع دعوى أنّ كلّ المنصوبات مخصّصات لعموم الدّلالة في الإسناد."([٤٦])

وترى الباحثة أنّ قول تمّام حسّان السّابق يمكن الموافقة على جزءٍ منه، وهو أنّ التمييز فيه تخصيصٌ لعمومٍ، ولكنّ رأيه في علّة نصب التمييز بناءً على نظريّة القرائن عنده هو رأيٌ خاطئ، لأنّنا عندما نقولُ كلمة (معنى) فهذا يعني: أمرٌ يُفهمُ من خلال سياقٍ، أو تركيبٍ معيَّنٍ، ومن المعاني ما هو ظاهرٌ، ومنها ما يحتاج إلى تأويلٍ وتفسيرٍ لتوضيحه، ولكن هل معنى الإسناد المكوّن من مُسندٍ ومسندٍ إليه أمرٌ مبهم؟

ومن جهةٍ أخرى هل جميع المنصوبات كما يقول "**مخصّصاتٌ لعموم الدّلالة في الإسناد**"؟!! إنّ التدقيق في هذا الرّأي لتمّام حسّان يقودُنا إلى تخطئة فكرة تضافر القرائن عنده؛ وذلك لأنّ قوله هذا

---

[٤٥] الأنباري. أسرار العربيّة، ج١، ص١٥٣. ؛ وانظر: القيسي. إيضاح شواهد الإيضاح، ج١، ص ٢٤٩– ٢٥١.

[٤٦] حسّان، تمّام. **اللغة العربيّة: معناها ومبناها**، ص١٩٨.

يدحض نظريّته، فإذا كان التّمييز في المثال الذي جاء به في قوله: زرعت الأرض شجرًا، يفيدُ معنى التّعدية، فكيف نفهم التّعدية المتأتية من وجود فعلٍ متعدٍّ إلى مفعولٍ أو أكثر؟ وبالتّالي فإنّنا نؤكّدُ على وجود شرخٍ في نظريّة تمّام حسّان يدلّنا على فهمٍ خاطئٍ عنده، أو عدم نُضج الفكرة لديه.

خاتمـــة

بعد قراءتنا لما جاء في ثنايا البحث نلحظ أنّ العامل النّحوي ليس مجرّد نظريّةٍ يمكن تجاوزها أو الاستغناء عنها أو حذفها من النحو العربي كما جاء عند بعض العلماء المنكرين لها، وإنّما هي أمرٌ منطقيٌّ يُراد منه فهم اللّغة، ومحاولة تقنينها، ووضع القواعد الضّابطة التي تعين على تفسير الظّواهر اللّغويّة، وبيان مسائل العلّة والعامل، والتأثّر والتأثير، والأثر الإعرابي،...وغيرها ممّا يمكن وضعه ضمن إطارٍ ممنهجٍ يعين الدّارسين على دراسة اللّغة، وفهمها فهمًا صحيحًا، وقد أعاننا النّظر في موضوع التمييز وعلّة نصبه على فهم اختلاف نظرة النّحاة إلى مسألة العامل النّحوي وتوجيههم لها عبر العصور.

وبالنَّظر إلى ما تقدّم فإنّه يمكننا تلخيصُ ما مرّت به نظريّة العامل النحوي باعتبار المراحل التي قطعتها بين الأخذ، والردّ، وإعادة الصّياغة، واختلاف التفسير، على النّحو الآتي:

١_ ظهور نظريّة العامل عند علماء النّحو القدماء، والتي تعني أنّ كلّ كلمة معربة تتأثر في إعرابها بكلمة أخرى، كانت سبب الإعراب فيها وتدعى العامل، ولكنّ وجود هذه النّظريّة في هذه المرحلة لم يكن وجودًا منظّمًا وممنهجًا، ولم يُخصّص الحديث عنه ضمن فصلٍ أو بابٍ بعينه، ومع ذلك فإنّ إشاراتهم إلى مسألة التأثّر والتأثير دليلٌ واضحٌ على اعترافهم وإقرارهم بالعامل النحوي، وذلك كما جاء عند الخليل وسيبويه.

٢_ ظهور الدّعوات التّجديديّة في النّحو العربي والمُنكرة لنظريّة العامل، مع وجودِ تفاوتٍ بينها، ويمكنُ تقسيمُها على النّحو الآتي:

أ_ منهم من أنكر النّظريّة إنكارًا حادًّا، ورفض الأخذ بها دون إيجاد البديل الذي يمكن تطبيقه على النّحو العربي، كما جاء عند ابن مضاء القرطبي.

ب_ بعضُهم أنكرَ نظريّة العاملِ ظاهريًّا، ولكنّه في الحقيقة والواقع مطبّقٌ لها ومعترفٌ بها، وإنّما ما جاؤوا به هو اختلافُ تفسيرٍ فقط، وذلك على ضربين:

الأوّلُ: اختلاف تفسير المعاني التي يدلُّ عليها الأثر الإعرابي للعوامل النّحويّة، أو ما يمكن التّعبيرُ عنه بـ(الحركات القصيرة)، وهذا ما نجم عنه نظريّة المعاني الإعرابيّة: ويقصد بها أنّ لكلّ حركةٍ إعرابيّة معنى تدلّ عليه، فالضمّة للإسناد، والكسرة للإضافة، والفتحة للخفّة، والمعنى الحركي هو الذي يبيّن وظيفة الكلمة في الجملة، وهذا رأي إبراهيم مصطفى وتلميذه مهدي المخزومي.

الثّاني: اختلافُ تفسير المعاني التي يدلّ عليها اختلاف المواقع الإعرابيّة للكلمات في الجملة، وهذا ما نشأ عنه نظريّة الموقع الإعرابي: ويرادُ منها أنّ لكلّ كلمةٍ _حسب نظام الجملة العربيّة_ موضعًا في الجملة خاصًّا بها، يدلّ على معناها النحوي بمعونة القرائن التي تحيط بالكلام، وهذا رأي إبراهيم أنيس.

ج_ انفرد تمّام حسّان من بين المنكرين لنظريّة العامل بمحاولة وضعِ نظريّةٍ بديلةٍ لها، وهي نظريّةُ تضافر القرائن: وتعني أنّ القرائن التي يقترن بها الكلام لفظيًّا، أو معنويًّا، أو ماديًّا، هي التي تدلّ على المعنى النّحوي للكلمة في الجملة.

وبالنّظر إلى الأطوار التي مرّت بها نظريّة العامل فإنّنا نلحظ أنّ معظم الدّعوات التجديديّة للنّحو العربي تركّزُ على المعاني الإعرابيّة في التراكيب والسّياقات المختلفة، وهذا لا يهدمُ ما جاء به القدماءُ، ولا ينفيه، ولكنّ النّحو عندهم بدأ تعليميًّا فكان من الضّروريّ التّركيز على النواحي التّحليليّة للجُمل، وعلى ما يُساعدُ في تقنين اللّغة من أجل تيسيرها على الدّارسين.

وربّما يكون السّببُ عند المتشدّدين في إنكار نظريّة العامل هو سوء فهمهم لها، ولدورها في تقعيد اللّغة؛ فالتّركيز على المعاني الإعرابيّة أمرٌ لا يسوء النّحو بشيءٍ ولكنّه لا يساهم في تقعيده بالشكل الذي تقوم به نظرية العامل ووضع الأسس الرّاسخة له، وبالتّالي فإنّ هدم نظريّة العامل يعني هدم النّحو بأكمله، وهذا لا يُقبلُ من أبناء العربيّة.

المصادر والمراجع

_ ابن آجرّوم. **الأجروميّة**، دار الصُّميعي، ١٩٩٨م.

_ استيتيّة، سمير. **علم الأصوات النّحوي ومقولات التّكامل بين الأصوات والنّحو والدّلالة**، دار وائل للنّشر، الأردن، ٢٠١٢م.

_ الأشموني، علي بن محمد. **شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٩٩٨م .

_ الأنباري، أبو البركات. **أسرار العربيّة**، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٩٩٩م.

_ الأنباري، أبو البركات. **الإنصاف في مسائل الخلاف**، المكتبة العصريّة، بيروت، ٢٠٠٣م.

_ البركوي، محمد بن بير علي. **العوامل الجديدة في النّحو**، عناية: صلاح أبو الحاج، مركز أنوار العلماء للدراسات، عمّان، ٢٠٢٠م.

_ الجرجاني، عبد القاهر. **العوامل المائة النحويّة في أصول علم العربيّة**، تحقيق: البدراوي زهران، دار المعارف، مصر، ١٩٨٣م.

_ الجرجاني، عبد القاهر. **دلائل الإعجاز**، تعليق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر، ط٣، ١٩٩٢م.

_ الجرجاني، علي بن محمد. **التعريفات**، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م.

_ ابن جني. **الخصائص**، تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٧م.
_ حسّان، تمّام. **اللغة العربيّة: معناها ومبناها**، عالم الكتب، مصر، ط٥، ٢٠٠٦م.
_ الزّجّاجي، أبو القاسم. **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٢، ١٩٧٣م.
_ ابن السرّاج. **الأصول في النّحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، (د.ت).
_ السّهيلي، أبو القاسم. **نتائج الفكر في النّحو**. أبو القاسم السّهيلي، تحقيق: محمد البنّا، دار الاعتصام، ط٢، ١٩٨٤م.
_ سيبويه. **الكتاب**، تحقيق: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٤م.
_ السّيوطي، جلال الدّين. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرّم، مؤسّسة الرّسالة، ط٢، ١٩٨٧م.
_ الشّلوبيني. **التوطئة**، تحقيق: يوسف المطوّع، دار التراث العربي، القاهرة، ١٩٧٣م.
_ الصّالح، صبحي. **دراسات في فقه اللغة**، دار العلم للملايين، ١٩٦٠م.
_ ابن عقيل. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة ، ط٢٠، ١٩٨٠ م.
_ الفرّاء، أبو زكريّا. **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، (د.ت).
_ الفضلي، عبد الهادي. **دراسات في الإعراب**، تهامة للنشر،١٩٨٤م.
_ القرطبي، ابن مضاء. **الردّ على النّحاة**، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٧م.
_ القيسي، الحسن بن عبد الله. **إيضاح شواهد الإيضاح**، تحقيق: محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م.
_ عمايرة، خليل. **العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه**، المجلة العربية للعلوم الإنسانيّة، دمشق، ١٩٨٢م.
_ المطرّزي. **المصباح في علم النّحو**، تحقيق: عبد الحميد طلب، مكتبة الشّباب، القاهرة، (د.ت).
_ الملخ، حسن. **نظريّة التعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين**، دار الشّروق للنّشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٠م.
_ ابن منظور. **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ١٩٩٠م.
_ ابن هشام، عبد الله بن يوسف. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٥، ١٩٨٦م.

الرسائل العلميّة:

_ القادوسي، عبد الرزاق بن حمودة. **أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجا،** رسالة دكتوراه بإشراف الأستاذ الدكتور رجب عبد الجواد إبراهيم– قسم اللغة العربية – كلية الآداب، جامعة حلوان، ج١، ص٢٠٧، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.

_ العبّادي، أطياف. **العاملُ عند ابن جنّي،** مجلّة لارك للفلسفة واللّسانيات والعلوم الاجتماعيّة، جامعة واسط، العراق، المجلّد الرّابع، العدد ٣٩، ٢٠٢٠م.

Sources and references

_ ʔIbn ājurrum**. Al- Ajrūmiyyah**, Dār Al- ṣumayʿī, 1998 AD.

_ Istetiyyah, Samīr. ʿilmu **Al-ʔaṣwāti al-naḥwiyyi wa Maqūlātu Attakāmuli Bayna Al-ʔaṣwāti wa Al-naḥwi wa Addilālah,** Wāʾel Publishing House, Jordan, 2012 AD.

_ Al-Ashmūnī, ʿalī bin Muḥammad. SHarḥu **Al-Ashmūnī ʿalā ʾalfiyyati Ibni Mālek**, Dār Al-Kutub Al-ʔilmiyah, Bayrūt, Lebanon, 1998 AD.

_ Al- ʾanbārī, Abu Al-Barakāt. **Asrāru Al-ʿarabiyyati**, Dār Al-ʾarqam bin Abī Al- ʾarqam, 1999 AD.

_ Al- ʾanbārī, Abu Al-Barakāt. **Al-ʾinṣāf fī Masāʾili Al-ẖilāf**, Al-maktabatu Al-Aṣriyyah, Bayrūt, 2003 AD.

_Al-Barkawī, Muḥammad bin Bīr ʿalī. **Al-ʿawāmilu Al-jadīdatu fī Annaḥwi**, Attn: ṣalāḥ Abu Al-ḥājj, ʾanwāru Al-ʿulamāʾi Center for Studies, Amman, 2020 AD.

_Al-jurjānī, ʿabdel-Qāher. **Al-ʿawāmilu Al-miʾatu Annaḥwiyyatu fī ʿuṣūli ʿilmi ʾal-ʿarabiyyah**, investigation: Al-Badrāwi Zahrān, Dār Al-Maʿāref, Egypt, 1983 AD.

_ Al-jurjānī, ʿabdel-Qāher. **Dalāʾilu Al-ʾiʿjāz**, Commentary: Maḥmūd Muḥammad Shaker, Al-Madanī Press, Egypt, 3rd edition, 1992 AD.

_Al-jurjānī, ʿalī bin Muḥammad. **Altaʿrīfāt**, Dār Al-Kutub Al-ʔilmiyah, Bayrūt, Lebanon, 1983 AD.

• ʔIbn Jinnī. **Al-khaṣāʔiṣ**, Investigation: Al-Sherbīnī Sherīda, Dār Al-Hadīth, Cairo, 2007 AD.

_ Hassān, tammām. **Alluġatu Al-ʿarabiyyatu: Maʿnāhā wa Mabnāhā**, ʿālamu al-kutub, Egypt, 5th edition, 2006 AD.

_Al-Zajjājī, Abu Al-Qāsim. **Al-ʾī ḍāḥu fī ʿilali annaḥwi**, investigation: Māzen Al-Mubārak, Dār Al-Nafāʾis, Bayrūt, 2th edition, 1973 AD.

_ʔibnu Al-Sarrāj. **Al-ʾuṣūlu fī annaḥwi**, investigation: ʿabd- alHusayn al-Fatlī, Al-Risāla Foundation, Lebanon, Bayrūt, (n.d.).

_Al-SSuhaylī, Abu Al-Qāsim. **Natāʾiju Al-Fikri fī annaḥwi**, investigation: Muḥammad al-Banna, Dār Al-ʾiʿtiṣām, 2th edition, 1984 AD.

_ Sībawayh. **AL-kitāb**, achieved by: Abdel Salām Hārūn, Al-ẖānjī Library, Cairo, ٤th edition, 200٤ AD.

_Al-SSayūtī, Jalāl Al-Dīn**. Hamʿu al-Hawāmeʿ fī jamʿi Al-jawāmeʿ**, investigation: Abdel-Salām Harūn and Abdel-ʿāl Sālem Makram, Al-Risālah Foundation, 2th edition, 1987 AD.

_AL-shalūbīni. **AL-tawṭiʾah**, investigation: Yūsef Al-Muṭaweʿ, Dār Al-Turāth Al-ʿarabī, Cairo, 1973 AD.

_Al-SSāleḥ, Subḥī. **Dirāsāt fī fiqhi Alluġati**, Dār Al-ʿilm lilmalāyīn, 1960 AD.

_Ibnu ʿaqīl. **Sharḥu Ibn ʿaqīl ʿalā ʾalfiyyati Ibn Mālik**, investigation: Muḥammad Muḥyī al-Dīn Abd al-ḥamīd, Dār al-Turāth, Cairo, 20th edition, 1980 AD.

_Al-Farrāʾ, Abū Zakariyyā**. Maʿānī Al-Qurʾān,** investigation: Aḥmad Yūsef Al-Najātī, Muḥammad ʿalī Al-Najjār, Abdel-Fattaḥ ʾismāʿīl Al-Shalabī, Dār Al-Masriyya liltaʾlīf wa Al- tarjamah, Egypt, (n.d).

_Al-Faḍlī, Abdul-Hādī. **Dirāsāt fī Al-ʾiʿrāb**, Tuhamah Publishing, 1984 AD.

_Al-Qurṭubī, Ibn Maḍāʾ. **Arraddu ʿalā Annuḥāti**, investigation: Muḥammad Hasan ʾismāʿīl, Dār Al-Kutub Al-ʔilmiyah, Bayrūt, 2007 AD.

_Al-Qaysī, Al-Hasan bin Abdillah. **ʾīḍāḥ shawāhed Al-ʾīḍāḥ**, investigation: Muḥammad Al-Daʿjānī, Dār Al- ġarb Al-ʾislāmī, Bayrūt, Lebanon, 1987 AD.

_Amāyra, Khalīl. **Al-ʿāmilu Annaḥwiyyu bayna muʾayyidīh wa muʿāridīhi wa dawrihi fī attaḥlīli Al-luġawiyyi**, Al- majallatu Al-ʿarabiyyatu lilʿulūmi Al-ʾinsāniyyati, Damascus, 1982 AD.

_Al-Moṭarrazī. **Al-Miṣbāḥ fī ʿilmi Annaḥwi**, investigation: Abdel-Hamīd Talab, A ššabāb Library, Cairo, (n.d).

_Al-Malkh, Hasan. **Naẓariyyatu Attaʿlīli fī Annaḥwi Al-ʿarabiyyi bayna Al-qudamāʾi wa Al-muḥdaṯīn**, Dār Al-Shurūq for publication and distribution, Jordan, 2000 AD.

• ʔIbn Manẓūr, Muḥammad bin Makram bin ʿalī, Abu Al-Faḍl. **Lisān Al-ʿarab**, Dār Ṣader, Bayrūt, 1990 AD.

_Ibnu Hishām, Abdullāh bin Yūsuf. **Muġnī al-Labīb ʿan Kutubi ʾaʿārīb**, investigation: Māzen al-Mubārak / Muḥammad ʿalī ḥamadallah, Dār al-Fikr, Damascus, 5th edition, 1986 AD

_ Al-Q ādūsī, Abdul Razzāq bin ḥammūda. **ʾaṯaru Al-qirāʾāti Al-qurʾāniyyati fī Aṣṣināʿati Al-muʿjamiyyati, Tāju Al-ʿarūsi namūḏajan**, PhD thesis supervised by Prof. Dr. Rajab Abdel-jawād Ibrāhīm - Department of Arabic Language - Faculty of Arts, ḥalwān University, Part 1, pg. 207, 1431 AH / 2010 AD.

_Al-Abbādī, ʾaṭyāf. **Al-ʿāmilu ʿinda ʔIbn Jinnī** , Lark Journal of Philosophy, Linguistics and Social Sciences, University of Wāṣiṭ, Iraq, Volume Four, Issue 39, 2020 AD.